من الثانية فيقال هذا الطيب بسرا منه رطبا وزيد انجح أعزل من عمرو ذا سلاح قال ابو حيان
وهذا احسن في القياس لكنه يحتاج الى سماع اما التاخير على غير هذا الوجه نحو هذا
بسرا منه رطبا اطيب فلا يجوز باجماع ص فان كان العامل ظرفا لم يتقدم على الجملة
والثاني يجوز ان كان مثله وفي تقدمه عليه الا الجملة الاقوال ورابعها يجوز ان
كانت من مضمر مرفوع وقال ابن مالك اذا كانت مثله قوي والا ضعف فان تاخر المبتدا
جاز اتفاقا ش اذا كان عامل الحال ظرفا او مجرورا فمتى جاز تقديم الحال على الجملة
التي فيها الظرف والمجرور اقوال احدها وهو الاصح المنع مطلقا وحكى فيه ابن
طاهر الاتفاق فلا يقال قائما في الدار زيد الثاني الجواز وعليه الاخفش
الثالث وعليه ابن برهان التفصيل بين ان تكون الحال ايضا ظرفا او مجرورا
فيجوز تقديمها نحو هنالك الولاية لله الحق هنالك ظرف مكان وهو حال من صفته لله.
الذي هو خبر الولاية والمنع في غير ذلك وفي توسطه بان يتقدم على العامل دون المبتدا
اقوال الاول الجواز مطلقا وصححه ابن مالك نحو زيد متكيا في الدار وزيد عند هند
في بستانها الثاني المنع مطلقا لضعف العامل وعليه الجمهور وصححه ابو حيان ورد
بالسماع قال تعالى والسموات مطويات بيمينه الثالث الجواز ان كانت الحال
ايضا ظرفا او مجرورا والمنع في غير ذلك الرابع الجواز اذا كانت من مضمر مرفوع نحو انت
قائما في الدار والمنع اذا كانت من ظاهر وعليه الكوفيون واختار ابن مالك انه اذا كا
~~من مضمر مرفوع نحو انت قائما في الدار والمنع ان كانت من ظاهر وعليه الكوفيون وا~~
ابن مالك انه ان كانت الحال اسما صحيحا ضعف التوسط او ظرفا او مجرورا جاز التوسط
بقوة ومحل الخلاف ما اذا تقدم المبتدا وتاخر الخبر فان تاخر المبتدا وتقدم الخبر
جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو في الدار عندك زيد وفي الدار قائما زيد ص وان
وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية فان تقدم الظرف اختير حالية الاسم والا فخبريته
وقال المبرد لا فرق فان تكررا مطلقا رجحت الحالية واوجبها الكوفية فان كان ناقصا
فالخبرية مطلقا خلافا لهم او تام وناقص ودني بايهما جاز على الاصح ش اذا ذكر
مع المبتدا اسم وظرف او مجرور وكلاهما صالحان للخبرية بان يحسن السكوت عليه جاز
جعل كل منهما حالا والاخر خبرا بلا خلاف لكن ان تقدم الظرف او المجرور على الاسم اختير
عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما لانه
من حيث تقديمه كالاولى به أن يكون عمدة لا فضلة فان لم يتقدم اختير عندهم خبرية
الاسم نحو زيد في الدار قائم وقال المبرد التقدم والتاخير هذا واحد فان كرر
الظرف او المجرور جاز الوجهان ايضا وحكم برجحان حالية الاسم تقدم الظرف او تاخر
لنزول القرآن به قال تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها فكان عاقبتهما
انهما في النار خالدين فيها وادعى الكوفيون ان النصب مع التكرار لازم لان القرآن
نزل به الا بالرفع واجيب بانه يدل على انه الاجود لا واجب على انه قد قرئ في الايتين
خالدون وخالدان فان كان الظرف او المجرور غير مستغنى به تعين خبرية الاسم وحاليته

الظرف

الظرف مطلقا نحو ان زيدا ولا نحو فيك زيد راغب وفيك زيد راغب فيك واجاز الكوفيون
نصب راغب وشبهه على الحال وان اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب
في الاسم سواء بدات بالتام نحو ان عبد الله في الدار بك واثقا او واثق او بالناقص
نحو ان فيك عبد الله في الدار راغبا او راغب واوجب الكوفيون الرفع في الصورتين
لانك حين قدمت ما يتم الخبر وصلته ويومك وفيك كانك قدمت اخراج
الاسم عن الحالية الى الخبرية ص مسئلة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه
ومنع السهيلي عمل الاشارة والتنبيه وابو حيان ليت ولعل وبعضهم كان والاصح
جواز تعدده لمفرده وغيره متفقين او لا ولا يجمعان الا ان صلح اتحاد كل بالموصوف
وقيل يجوز في متضاد يقين وفي التفريق يكون للاقرب والمختار للاسبق وما المفرد
بعدا اما ونحوه نعته لا ش فيه مسائل الاولى اختلف هل يعمل في الحال غير العامل
في صاحبه فالجمهور لا كالصفة والموصوف وجوزه ابن مالك بقلة كالتمييز والمميز والخبر
والمخبر عنه ورجح عليه ان هذه اسماء وهذه فاحكم صاحب الحال والعامل فيه ان
في الحال الاشارة الثانية تقدم ان العوامل المعنوية تعمل في الحال كالاشارة ونحوها
ومنع السهيلي عمل حرف التنبيه في الحال فقال ها حرف ومعنى الحروف لا تعمل في الظروف
والاحوال قال ولا يمتنع ان يعمل فيه اسم الاشارة لانه غير مشتق من لفظ الاشارة ولا
من غيرها وانما هو كالمضمر ولا يعمل هو ولا اسم ما فيه من معنى الاضمار في حال ولا ظرف
والعامل في مثل هذا زيد قائما انما هو انظر مقدرا دل عليها الاشارة لانك اشرت
الى المخاطب لينظر وقال ابو حيان انه قريب مما فيه انها للعمل للفعل الا ان فيه
تقدير عامل لم يلفظ به قط ولم يصرح باختياره واختاره ايضا صاحب البسيط وقال
ابو حيان الصحيح ايضا ان ليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا
تتعلق بها حروف الجر الا كأن وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل كأن ايضا في الحال نقله
صاحب البسيط الثالثة يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت سواء كان صاحب الحال
واحدا نحو جاء زيد راكبا مسرعا ام متعددا وسواء في المتعدد اتفق اعرابه نحو جاء زيد
وعمرو مسرعين ام اختلف نحو لقي زيد عمرا ضاحكين هذا مذهب الجمهور
وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور ان الفعل الواحد لا ينصب اكثر من حال واحد
لصاحب واحد قياسا على الظرف واستثنى افعل التفضيل فانه يعمل في حالين
كما تقدم وخرجوا المنصوب ثانيا على انه صفة للحال او حال من الضمير المستكن فيه
ونسب ابو حيان هذا القول الى كثير من المحققين وعلى الاول لا يجمع الحالان
حتى يصلح اتحاد كل وصف بالموصوف فاذا اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا واجاز
الكسائي وهشام ان تجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت صاحب
الناقة طليحين على ان طليحين حال من الصاحب والناقة ومنعه غيرهما على انه
حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المحذوف اي والناقة لان الحال لا تجيء من المضاف
اليه لم يقصد الاخبار عنه انما الاخبار عن المضاف وان تعدد ذو الحال وتفرقت الحال

بك في الدار

Copyright © King Saud University